Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (106) المجلد (2) كانون الاول 2025

التحول الديمقراطي في منغوليا1989-1996
Democratic Transition in Mongolia 1989-1996

المدرس المساعد رغده منذر هاني احمد
مديرية تربية ديالى

Abstract

The research aims to shed light on the state of democratic change that Mongolia witnessed in the late eighties and early nineties, as it witnessed an amazing transformation from an authoritarian political system with a state-controlled and managed economy to an open and competitive multilateral system with a free market economy, and the country moved through the stages of political protest and political liberalization. And the democratic breakthrough through free, open and competitive multi-party elections. In just over a decade, Mongolia has been shaken from its communist orientation to a new liberal democratic society. How can such a dramatic transformation occur in a country that seems isolated from the rest of the world, and in seventy years? From Soviet influence, Mongolia was an unofficial satellite region of the Soviet Union, and at various stages the General Secretaries of the Soviet Communist Party made decisions that had a significant impact on political and economic life in Mongolia. The collapse of the Soviet Union was a historical precondition that prompted Mongolian politicians to think about adopting a democratic system based on Although some groups in the country were considering the possibility of separating from Soviet control even before the late 1980s and early 1990s

Email:

Published: 1- 12-2025

Keywords: (التحول ، الديمقراطي ،منغوليا)

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على حالة التغير الديمقراطي التي شهدتها منغوليا اواخر الثمانينات واوائل التسعينات، اذ شهدت تحولًا مذهلًا من نظام سياسي استبدادي مع اقتصاد تسيطر عليه الدولة وتديره إلى نظام متعدد الأطراف مفتوح وتنافسي مع اقتصاد السوق الحر، وانتقلت البلاد عبر مراحل الاحتجاج السياسي والتحرر السياسي والاختراق الديمقراطي من خلال انتخابات متعددة الأحزاب حرة ومفتوحة وتنافسية في فترة تزيد قليلاً عن عقد من الزمن، لقد اهتزت منغوليا من توجهها الشيوعي إلى مجتمع ديمقراطي ليبرالي جديد، وكيف يمكن لمثل هذا التحول الدراماتيكي أن يحدث في بلد يبدو معزولاً عن بقية العالم، وخلال سبعين عاماً من النفوذ السوفييتي كانت منغوليا منطقة تابعة غير رسمية للاتحاد السوفييتي، وفي مراحل مختلفة اتخذ الأمناء العامون للحزب الشيوعي السوفييتي قرارات كان لها تأثير كبير على الحياة السياسية والاقتصادية في منغوليا، وكان انهيار الاتحاد السوفيتي شرطًا تاريخيًا مسبقًا دفع السياسيين المنغوليين إلى التفكير في تبني نظام ديمقراطي على الرغم من أن بعض المجموعات في البلاد كانت تفكر في إمكانية الانفصال عن السيطرة السوفيتية حتى قبل أواخر الثمانينيات وبداية التسعينات

المقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، واجهت منغوليا تغيرات جذرية في نظامها بأكمله بسبب حكم الحزب الاستبدادي الأيدولوجي للغاية الذي استمر لفترة طويلة، وكان الاقتصاد المنغولي قد خضع لرقابة صارمة وتوجيه من قبل الدولة، لذلك أصبحت منغوليا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ذات نظامًا مفتوحًا وتنافسيًا ومتعدد الأحزاب وأدخلت إصلاحات السوق الحرة بما في ذلك الخصخصة الكبرى، وهكذا في غضون ما يقارب عقد من الزمن شهدت منغوليا اضطرابات سياسية مضطربة والتغيير الاقتصادي وكانت هذه المدة الانتقالية قاسية على الشعب المنغولي ورغم الصعوبات والتحديات الكثيرة، إلا أن تلك المدة الانتقالية استمرت تحرز التقدم خطوة بخطوة، وكانت الأحداث في شهر تشرين الاول من عام 1989 ومطلع عام 1990 بمثابة احداث حاسمة في تاريخ منغوليا، كان من الممكن أن تتحرك نحو الديمقراطية أو أن تظل شيوعية، ومن هنا تنبع تتمثل اشكالية البحث في التساؤلات:

1- إلى أي مدى استطاعت منغوليا تحقيق تحول ديمقراطي فعلي خلال الفترة 1989-1996؟

2- وما هي التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي رافقت ذلك التحول؟

3- وكيف أثرت على استقرار النظام الديمقراطي الناشئ؟

وعلى ذلك الاساس تم اختيار عنوان البحث(التحول الديمقراطي في منغوليا 1989-1996) لتسليط الضوء على ذلك التحويل واسبابه ومعرفة نتائجه.

قسم البحث الى ثلاث محاور رئيسية : تناول المحور الاول: التحول الديمقراطي في اواخر الثمانينات، اما المحور الثاني: تطرق الى عملية التحول الديمقراطي من 1990الى 1992، اما المحور الثالث: تطرق الى عملية التحول الديمقراطي من 1992 الى 1996، وفي النهاية اشتمل البحث على أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة.

المحور الاول :التحول الديمقراطي في اواخر الثمانينات

ابتداءً من ثمانينيات القرن العشرين كان العديد من الشباب المنغوليين تلقوا تعليمهم في الاتحاد السوفييتي أو أوروبا الشرقية وتعرضوا للأفكار الجديدة التي كانت تدور في العصر السوفييتي الأكثر حرية في الثمانينيات، وجميعهم يعرفون لغة أو أخرى من اللغات السلافية، وان البعض منهم متمكن في اللغة الإنجليزية والألمانية، مما أتاح لهم التعرض للصحف والإذاعة الغربية، وكانوا متأثرين لسياسات الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف(Mikhail Gorbachev)[1]، لذلك جلب اولئك الشباب المنغوليون معهم أفكار الإصلاح التي قدمها ميخائيل جورباتشوف، مما خلقت تلك الافكار صراعًا على السلطة بين الأجيال الواعيين وبين بعض المسؤولين في السلطة في منغوليا[2].

بدأ الطلاب في الدعوة إلى تحرير وسائل الإعلام من سيطرة الحزب الحاكم وانخرطوا في مجموعة واسعة من المناقشات حول حقوق الإنسان، والانتخابات التعددية وعقدوا اجتماعات سلسة سرية لمناقشة التغييرات الاجتماعية والسياسية المحتملة علاوة على ذلك تم نشر الكثير من الدعاية الموجهة ضد الحكومة وسياستها بشكل رئيسي الشوارع في وسط العاصمة أولان باتور(Ulaanbaatar) الواقعة في الشمال الشرقي للبلاد، لتشجيع الناس على دعم التغييرات في النظام السياسي والمطالبة بالحرية وحقوق الإنسان، وأطلقوا شعارات مثل اصعدوا أيها المغول! تدعو إلى التغيير[3].

في نهاية عام 1989 قام العديد من الطلاب وجيل الشباب بتشكيل مجموعات سياسية ونوادي ونقابات مثل نادي بورشلون (Shine Ue) (الجيل الجديد)، ونادي مناظرة(Ertunts)(الكون)،ونادي لاقتصاديين الشباب (Zasagchdin و(Devshilted Zaluuchuudin Evsel (اتحاد الشباب التقدمي) كل تلك المنظمات التي تم تشكيلها حديثًا كانت أساس المستقبل احزاب سياسية وكان هناك بالطبع العديد من الأحزاب الأخرى التي لم تتجمع لتشكل أحزابًا سياسية[4].

في وقت لاحق من شباط 1989 نظم اتحاد الشباب الثوري المنغولي مؤتمرها الثاني للتشاور حول الوضع السياسي في منغوليا والتحديات التي واجهها المجتمع واتفقوا على تشكيل اتحاد جديد للشباب للمساهمة في عملية الإصلاح، وبعد المؤتمر اتفقوا على تأسيس الاتحاد الديمقراطي المنغولي (MDU) في 18 شباط 1989 ولم يتم تسجيل الاتحاد من قبل الحكومة، وكان الاتحاد قد تألف من تسعة أعضاء فقط وكان ابرزهم (البجدورج، أمارسانا، دا. كان جانبولد، وب. بات) وكان هؤلاء الأفراد قادة الحركة الديمقراطية، وعد تشكيل الاتحاد أول خطوة حاسمة نحو إنشاء مجتمع مدني لتحدي الدولة الشيوعية وبيروقراطيتها فضلا عن ذلك كان تأسيسه بمثابة مرحلة انفتاح سياسي وديمقراطي حاسمة في منغوليا[5].

منذ شباط عقد الاتحاد المشكل حديثًا عدة تجمعات ومسيرات في مدينة أولان باتور تراوحت تقديرات عدد الأشخاص الذين حضروا كل تجمع من 250 إلى أكثر من 1000، و كان لمظاهرة اليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 تشرين الاول 1989 تأثير كبير على تأسيس المجتمع المدني الجديد في منغوليا التي شارك فيها مئتي مظاهر وساروا حاملين لافتات تطالب بالقضاء على "القمع البيروقراطي" ورفعت اللافتات في المسيرات والمظاهرات الوعي العام وبدأ الناس تسعى إلى تغييرات عميقة، وحملت اللافتات شعارات مثل "الديمقراطية هي" هدفنا، "الديمقراطية بين يديك"، و"التضامن من أجل حقوق الإنسان"، وكانت المعارضة نظمت المجموعات بعناية احتجاجًا مؤيدًا للديمقراطية في اليوم العالمي لحقوق الإنسان مع الأخذ في الاعتبار خطر الاعتقال وتجنب الانتقام المحتمل من قبل حكومة مثل تلك التي حدثت في ميدان تيانانمن(Tiananmen) في الصين المئات من المتظاهرين حملوا لافتات مثل "نهاية التجربة الشيوعية" تنتقد علانية زعماء الحزب الشيوعي والحزب الحاكم[6].

شعر قادة الحركة الديمقراطية بالسعادة في تلك الاحداث وشجعوها، وقد شهدت نسبة الإقبال انضمام ألفي متظاهر إليهم في المطالبة بالتعددية الحزبية النظام، انتخابات حرة بالاقتراع العام، حقوق الإنسان، حرية الصحافة، الدين، حرية التعبير، حرية السفر، اقتصاد السوق الحر، الخاص الملكية، وإعادة الهيكلة الحكومية من أعلى إلى أسفل، بحسب الحزب الديمقراطي المواد الأرشيفية كانت الشعارات الأصلية المنشورة هي[7]:

1. نحن بحاجة إلى نظام متعدد الأحزاب
2. دولة قانونية
3. احترام حقوق الإنسان
4. حرية الصحافة

استجاب الحزب الحاكم في البداية بالوعد بإجراء الإصلاحات، وصرح الأمين العام جامبين باتموخ(Jambyn Batmokh)[8]، في أوائل شباط أن الحزب سيفعل ذلك ويقوم بإجراء حوار مع الاتحاد الديمقراطي المنغولي، كما ناقش قادة النظام الآخرون الحاجة إلى ذلك تطوير نظام التعددية الحزبية وانتخابات شعبية للعظمى مجلس الدولة الاعلى، والهيئة التشريعية الرئيسية في منغوليا[9].

كان تجمع تشرين الاول1989 هو الأكثر شجاعة التطور في العقود القليلة الماضية من التاريخ المنغولي المكبوت الطويل كان المنغوليون يأملون في وجود زعيم يتمتع برؤية واستقلالية شخص قادر على ذلك تمثل كبريائهم بدلاً من هيمنتهم، ورأى الناس صفة القيادة تلك بشخصية القائد سانجاسورينجين زوريج (Sanjaasurengiin Zorig)[10]، الذي قال" أننا فتحنا عيون الناس لأول مرة منذ عقود، وان الناس يتفاعلون مع حركتنا لأنهم مجبرون على ذلك " نتيجة المظاهرة تلك مكّنت حزب الاتحاد الديمقراطي الوطني من تقديم أول التماس للمواطنين حول المطالب السياسية إلى القيادة الشيوعية، وكانت هذه العريضة نتيجة رائعة للمسيرة، حيث جاء فيها ما يلي: نحن نشعر بقلق عميق إزاء عملية الإصلاحات، والوضع الاجتماعي الحالي، الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد وبطء رد الفعل على ذلك مشاكل عاجلة. ولذلك فإننا نطالب بما يلي[11]:

أ. إجراء تعديلات على دستور جمهورية منغوليا الشعبية من اجل:

1. وقف حكم الحزب الواحد للدولة
2. احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
3. إعادة تنظيم مجلس النواب مجلس الدولة الاعلى ليصبح مجلسًا يعمل بشكل دائم البرلمان

ب. تنفيذ إعادة الهيكلة والإصلاحات من أجل:

1. تجديد النظام الانتخابي وإجراء الانتخابات في النصف الأول من عام 1990

ج. تقييم التطور الاشتراكي لجمهورية منغوليا الشعبية من أجل[12]:

1. إعادة تأهيل المئات من الوطنيين والعلمانيين ورجال الدين الذين كانوا قمعهم ودفع التعويضات لأسرهم.

علاوة على ذلك كان للعوامل الداخلية دورا بارزا في التحول الديمقراطي في منغوليا منها ما كان سوء الأوضاع الاقتصادية نتيجة فشل السياسات المركزية وتدهور مستوى المعيشة، وتصاعد الوعي السياسي لدى الشباب والمثقفين، خصوصًا في الجامعات والمدن الكبرى، ونشوء حركات احتجاجية سلمية بقيادة الطلاب والمجتمع المدني للمطالبة بالإصلاح السياسي، كما ضعف شرعية الحزب الحاكم في ظل تزايد الفساد والبيروقراطية، تأثر الرأي العام بالتغيرات في الاتحاد السوفيتي، كما كان

دور وسائل الإعلام المحلية الناشئة في فضح الفساد وتعزيز مطالب الحرية، ووجود نخبة إصلاحية داخل الحزب الحاكم كانت تؤيد الانتقال السلمي إلى التعددية[13].

لذلك قرر الحزب الثوري الشعبي التوصل إلى تسوية مع الإصلاحيين لتجنب حدوث أزمة داخلية واستجابت بشكل إيجابي لمبادئ نظام التعددية الحزبية والإنسانية الأساسية الحقوق الواجب تنفيذها في غضون خمس سنوات ومع ذلك لم يكن الديمقراطيون الشباب راغبين في ذلك الانتظار وكانوا في عجلة من أمرهم لإجراء تغييرات عميقة وبعد وقت قصير من التأسيس الاتحاد المنغولي ومنظمات المجتمع المدني الأخرى مثل الاشتراكي الديمقراطي بدأت الحركة التقدمية الجديدة في التشكل وكان هدفهم هو: الدعوة إلى الديمقراطية ،والصحافة الحرة ، والتغيير الديمقراطي في منغوليا، والمغادرة وراء النفوذ السوفييتي، جميع أنشطة الاتحاد والقوى الديمقراطية الأخرى كانت سبب في زيادة الوعي السياسي للمنغوليين كما لم يحدث من قبل[14].

المحور الثاني :**التحول الديمقراطي من** 1990 **إلى** 1992

بدأت الحكومة الائتلافية الأولى برنامجها الشامل لتحويل النظام الاقتصادي والسياسي في منغوليا على النحو المبين في استراتيجيتها الإصلاحية الملموسة كانت خصخصة ممتلكات الدولة هي الإصلاح الرئيسي للتحول الاقتصادي قانون الخصخصة الذي صدر في ايار 1991 ويمنح الناس المشاركة في الخصخصة من خلال نظام القسائم، وكان برنامج الخصخصة عنصرا رئيسيا في برنامج الإصلاح في منغوليا والانتقال إلى اقتصاد السوق، بدأ البرنامج في تشرين الاول 1991 واستند إلى نظام قسائم مماثل لذلك المستخدم في عدد من الاقتصادات الانتقالية الأخرى مثل (تشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا)[15].

كان القرار باستخدام نظام القسائم نتيجة لانخفاض مستوى المدخرات المالية المحلية، والافتقار إلى سوق رأس مال متطور، وغياب الوسائل الكافية لتقييم أصول مؤسسات الدولة، سارت العملية على النحو التالي: في ايلول 1991 تم تحرير الأسعار الخاضعة للسيطرة، وتم المزيد من التحرير في اذار 1992، ولم يتبق سوى المرافق العامة والنقل وإيجارات المساكن والأدوية المختارة والدقيق والخبز والفودكا المقننة خاضعة لضوابط الأسعار تم إنشاء البورصة المنغولية في شباط 1992 وتم تنفيذ خصخصة قطعان الماشية ووصلت إلى 80 في المائة من مجموع حيوانات القطيع بين عامي 1991 و1993، وبعد الخصخصة زاد عدد الماشية من 25.9 مليونًا في عام 1990 إلى 33 مليونًا في عام 1993 انعكست الهجرة في انخفاض طفيف في حصة المناطق الحضرية من سكان منغوليا58 في المائة حضريون و42 في المائة ريفيون وخلال هذه السنوات أنشأت الحكومة أيضًا أملاك الدولة أصدرت اللجنة قانونًا جديدًا بشأن أملاك الدولة والممتلكات المحلية[16].

المحور الثالث: التحول الديمقراطي من 1992 إلى 1996

كان الحدث الرئيسي خلال تلك المدة هو اعتماد دستور جديد يؤدي إلى الديمقراطية الليبرالية تم اعتماد أول دستور لمنغوليا بعد الاستقلال في عام 1924 مع إدخال تعديلات عليه في عامي 1940 و1960 (كلاهما على غرار الدستور المنغولي) (الدستور السوفييتي لعام 1939)، وبعد تشكيل الحكومة الجديدة في تشرين الاول 1990 بدأت لجنة صياغة الدستور برئاسة الرئيس بولسالما أوشيربات(Punsalmaagiin Ochirbat)[17]، العمل على دستور رابع تم تقسيم لجنة صياغة الدستور إلى أربع مجموعات تعكس المواضيع الرئيسية للدستور: حقوق الإنسان، الدولة والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والقضايا القانونية والدستورية[18].

نُشرت المسودة الأولى للدستور في حزيران رغم ذلك جادل العديد من الناس بأن منغوليا يجب أن يكون لديها نظام برلماني ودعت المسودة الأولى إلى نظام رئاسي قوي وبرلمان من غرفة واحدة صاغ المنغوليون الدستور المنغولي الجديد بمشورة أجنبية كان اعتمد في 13 كانون الثاني 1992 خلال سنة واحدة من تقديمه الفصول الستة التي تتناول صياغة الدستور مسائل الاستقلال والسلامة الإقليمية، وحقوق الإنسان والحريات، وهيكل الدولة، ووظائف الإدارة المحلية، والمحكمة الدستورية، وتعديل الدستور[19].

أسس الدستور الجديد نظاماً سياسياً ديمقراطياً يتمتع بسوق حرة، كما غيّر أيضاً بنية مؤسسات الدولة حيث دعت النسخة النهائية إلى نظام سياسي مختلط على غرار الجمهورية الفرنسية الخامسة، وان الفصل الثالث من الدستور يتناول ان تنص هياكل الدولة على أن السلطة التشريعية العليا هي مجلس الدولة الأعلى، ووفقاً لذلك الفصل فإن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويرمز إلى وحدة الشعب وله صلاحية نقض التشريعات البرلمانية، ومع ذلك فإن حق النقض يمكن إبطاله بأغلبية الثلثين مجلس الدولة الاعلى، وينص كذلك على أن الرئيس هو أيضًا رئيس مجلس الأمن القومي وقائد القوات المسلحة و رئيس الوزراء، ومن ناحية أخرى يشغل منصب رئيس الحكومة ويدير مجلس الوزراء المستمدة من مجلس الدولة الأعلى[20].

منح الدستور الجديد المحكمة الدستورية كمحكمة عليا تتعامل في المقام الأول مع القانون الدستوري وتتألف المحكمة الدستورية من تسعة أعضاء من بينهم رئيس يتم تعيينهم لمدة ست سنوات وإنه السلطة الرئيسية هي الحكم على ما إذا كانت القوانين المطعون فيها غير دستورية في الواقع وبالتالي تتعارض مع الحقوق والحريات المنصوص عليها دستوريا، ومع ذلك هناك عدد من القضايا مثل الانتخابات العامة لمجلس الدولة الأعلى المقررة الانتخابات للفوز بالديمقراطيين، وقد كان هذا الانتصار المذهل للشيوعيين نتيجة لإلقاء اللوم على المعارضة[21].

في الحملة الانتخابية حاولت العناصر المحافظة في الحزب الشيوعي إلقاء اللوم في الانهيار الاقتصادي على العملية الديمقراطية الجديدة والمعارضة واستغلت الغضب الشعبي إزاء فضيحة مصرفية قام فيها تجار البنك المركزي الذين لهم علاقات بشخصيات معارضة بتبديد موارد البلاد احتياطيات الذهب بأكملها من خلال المضاربات على الرغم من حدوث كل من الإصلاحات المؤلمة والفضيحة المصرفية في ظل حكومة حزب الشعب الثوري المغولي، فإن ربط المعارضة وفترة تغيير غير مؤكدة بالفضيحة كان بمثابة استراتيجية فعالة وفاز حزب الشعب الثوري الشعبي بنسبة 93 في المائة من الأصوات مقاعد تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة رئيس الوزراء جاسراي بونتساج (Puntsagiin Jasrai)[22]، الذي حافظ على التوجه السياسي الأساسي نحو الإصلاحات الاقتصادية[23].

بعد ذلك أُجريت أول انتخابات رئاسية في حزيران 1993 فاز بولسالما أوشيربات في الانتخابات ليتولى منصب الرئيس لمدة أربع سنوات أخرى وقد شرعت حكومته في تنفيذ برنامج طموح ولكنه مؤلم في الأمد القريب لتحقيق الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، وبحلول عام 1994 تم تحرير الأسعار وخفضت قيمة العملة وتم إنشاء نظام مصرفي جديد وبورصة جديدة، وبدأت الخصخصة، وبذلك انضمت منغوليا إلى صندوق النقد الدولي وبنك التنمية الآسيوي[24].

جاءت انتخابات عام 1996 منظوراً جديداً لسياسة الدولة الآسيوية التي بدأت تتجه نحو الديمقراطية حديثاً والتي تتمتع بثقافة تختلف كثيراً عن ثقافة الثقافة الغربية في عام 1996 هزم ائتلاف الاتحاد الديمقراطي بقيادة رادناسوبريل غونشيجدورج(Radnaasumberel Gonchigdorj)[25]، الحزب الثوري الشعبي الثوري وفاز بأكثر من 50 مقعدًا من أصل 76 مقعدًا في الجمعية، وأنهت الانتخابات البرلمانية التي جرت في نهاية حزيران 1996، 75 عامًا من الحكم الشيوعي بعد هزيمته، اضطر الحزب إلى إعادة صياغة نفسه باعتباره حزبًا ديمقراطيًا اشتراكيًا ينتمي إلى يسار الوسط ، وكان ذلك بمثابة تحول سلمي من الشيوعية إلى الديمقراطية في منغوليا[26].

اعتبر التحرير الاقتصادي خطوة ضرورية نحو تحقيق التغيير الديمقراطي و نظام سياسي ديمقراطي، وبدأت الحكومة الجديدة إصلاحاتها من خلال تحرير أسعار الطاقة وإلغاء جميع التعريفات الجمركية وتضاعفت أسعار الفحم والكهرباء وبالتالي الطاقة تقريباً، وقد تأثر الناس بشدة بتحرير الأسعار فخلال عام 1996 انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة خمسة وعشرين في المائة بعد خصخصة المصانع والشركات الكبرى، أغلق العديد منها أبوابها لأسباب غير مناسبة الظروف الاقتصادية والسوقية، وفي الوقت نفسه ساءت الأوضاع الاجتماعية وارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى

ثلاثين بالمائة وزاد عدد أطفال الشوارع المشردين في بشكل عام وبسبب الاضطرابات التي أحدثتها الخصخصة أثناء التحول الديمقراطي في منغوليا[27].

تبين ان تلك التجربة عن التحديات الحادة التي ترافق عمليات التحول الديمقراطي عندما تقترن بإصلاحات اقتصادية متسرعة وغير مدروسة، ففي حين أن النوايا كانت تتجه نحو بناء نظام ديمقراطي حر، فإن السياسات المطبقة خلقت احتقانات اجتماعية قد تهدد استقرار النظام الوليد نفسه، وهو ما حدث فعلاً في بعض الفترات عندما تفجرت احتجاجات شعبية واسعة

كانت السنوات الأربع الأولى من الفترة الانتقالية فترة أزمة اقتصادية في منغوليا، ولكن منذ عام 1994، استمر النمو الاقتصادي الإيجابي. وكانت قطاعات النمو الرئيسية هي الزراعة والصناعة والتعدين والبناء. وعلى الرغم من أن انتخابات عام 1996 أسفرت عن وصول أحزاب مختلفة إلى السلطة ، إلا أن الأحزاب الحاكمة نجحت في تنفيذ برامجها الحكومية، و شهدت منغوليا تغييرات متعددة في الحكومة في تتابع سريع ساهم في توطيد الديمقراطية، وحدثت ان منغوليا اصبح لديها الانفتاح السياسي، عندما بدأ النظام الدكتاتوري في الانهيار وتم خلق مساحة لمروجي الديمقراطية، وبعد زوال الأنظمة ذات النمط السوفييتي، شهدت معظم دول آسيا الداخلية ما بعد الشيوعية إما الانفتاحات السياسية الأولية تليها العودة إلى الاستبداد أو الانتقال مباشرة من نوع من الاستبداد القاسي إلى آخر، وان منغوليا حالة استثنائية لقد تجاوز مدى الانفتاح السياسي هناك خلال التسعينيات بكثير أي شيء شوهد في أي بلد مجاور، وتم الحفاظ على مكاسب فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي المبكرة بدلاً من عكسها، أما الاختراق السياسي، فقد حدثت طوال التسعينيات عندما تم وضع الهياكل الديمقراطية، في مكانها لضمان حرية الديمقراطية، المرحلة الثالثة، وقد حدث التوطيد في منغوليا من خلال الإصلاحات العديدة التي لا تزال تسمح بتطور الديمقراطية، ويشير ذلك إلى أن منغوليا حافظت على انفتاح سياسي ناجح أدى إلى ترسيخ الديمقراطية تدريجيا[28].

في الختام مرت منغوليا بفترة صعبة للغاية لمدة ثلاث سنوات تقريبًا في أوائل التسعينيات حيث عانت ماليًا ونتيجة لذلك طلبت منغوليا المساعدة من الغرب والوكالات المانحة الدولية عندما بدأت الحكومة المنغولية عملية التغيير وقد ساعد ذلك الدعم الدولي منغوليا على التعافي من الأزمة الاقتصادية الحادة، وفي الوقت نفسه أظهر الناتج المحلي الإجمالي نموا إيجابيا وتحسن الاقتصاد تدريجيا[29].

الاستنتاجات :

1. ادى الانفتاح السياسي في منغوليا في أواخر الثمانينيات دورا كبيرا عندما بدأ النظام الدكتاتوري في الانهيار مما اتاح ذلك الى خلق مساحة لمروجي الديمقراطية.

2. بعد زوال الأنظمة ذات النمط السوفييتي شهدت معظم دول آسيا الداخلية ما بعد الشيوعية إما الانفتاحات السياسية الأولية تليها العودة إلى الاستبداد أو الانتقال مباشرة من نوع من الاستبداد القاسي إلى آخر، اما منغوليا كانت حالة استثنائية اذ تجاوز مدى الانفتاح السياسي هناك خلال التسعينيات بكثير أي شيء شوهد في أي بلد مجاور، وتم الحفاظ على مكاسب فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي المبكرة بدلاً من عكسها.
3. حدث التوطيد الديمقراطي في منغوليا من خلال الإصلاحات العديدة التي لا تزال تسمح بتطور الديمقراطية، ويشير ذلك إلى أن منغوليا حافظت على انفتاح سياسي ناجح أدى إلى ترسيخ الديمقراطية تدريجيا.

الهوامش:

(1) ميخائيل غورباتشوف(1931–2022): زعيم الاتحاد السوفيتي، ولد غورباتشوف في 2اذار 1931 في قرية بريفولنوي في منطقة ستافروبول جنوب روسيا، كان والداه من الفلاحين، وتم قبوله في عام 1950 في جامعة موسكو الحكومية، حيث حصل على شهادة في القانون، وأثناء وجوده في الجامعة كان نشطًا كزعيم للحزب للشيوعي الشاب (كومسومول)، بعد التخرج من الجامعة بدأ العمل بدوام كامل كمسؤول في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي، وتقدم بسرعة من مكاتب في كومسومول إلى السكرتير الأول (رئيس) للحزب الشيوعي السوفييتي ثم لجنة حزب المدينة وبعد ذلك لجنة الحزب الإقليمية، في عام 1971 حصل على مقعد في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ووصل الى السلطة في عام 1985حتى عام 1991 ، توفي في 30 اب 2022. للمزيد ينظر:
زليخة معلم، دور ميخائيل غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفيتي 1985–1991م، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015م.

(2) Morris Rossabi, Modern Mongolia: From Khans to Commissars to Capitalists (Berkley, LA: University of California Press, 2005),P.2.
(3) Mongolian Science Academy and Institute of Historians, History of Mongolia Vol. 5 (Admon Printing: Ulaanbaatar, Mongolia 2003), P.404-405.
(4) Otgonjargal Sodnomdarjaa, New Perspectives on the History of the Twentieth Century Mongolia (Ulaanbaatar, Mongolia 2003),P. 208- 209.
(5) Morris Rossabi, Op .Cit, P.10.
(6) Otgonjargal Sodnomdarjaa, Op. Cit,P.209..
(7) With Official Permission, Change Stirs Mongolia,. The New York Times, 5 January 1990, p.6.

(8) جامبين باتموخ(1926-1997): ولد في 10 اذار 1926، بمقاطعة أوفس ، وتخرج من جامعة ولاية منغوليا في عام 1951 ومن أكاديمية العلوم الاجتماعية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي

السوفيتي في عام 1961، في ايار 1974تم تعيينه نائبًا لرئيس مجلس الوزراء وبعد الانتخابات العامة تم تعيينه رئيسًا لمجلس الوزراء في 11 حزيران 1974، و تم انتخابه عضوًا مرشحًا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الثوري في عام 1971 وعضوًا في البرلمانو عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الشيوعي الثوري في حزيران 1974، ي عام 1984. ثم أصبح باتمونخ الأمين العام للحزب الشيوعي الثوري وورئيس هيئة رئاسة مجلس رئيس الدولة (12 ديسمبر). كان نائبًا لحزب الشعب الثوري الشعبي في دائرة أولان باتور في(1973–1977)، وقد كان شيوعيًا تقليديًا لم يقم سوى بتغييرات قليلة في السياسة، وتوفي14ايار 1997. للمزيد ينظر:

Alan J. K. Sanders , Historical Dictionary of Mongolia, Fourth Edition,,Vol ironmen & Littlefield Lanham Boulder ,New York ,London, 1996,P.97.

(9) Heaton, Mongolia in 1990: Upheaval, Reform, But No Revolution Yet, Asian Survey, vol. 31, no. 1 (Jan 1991)P. 50-51.

(10) سانجاسورينجين زوريج (1962): ولد سانجاسورينجين زوريغ في عام 1962 ، وعُرف باسم "العقعق الذهبي للديمقراطية"، كان زعيم الحركة الديمقراطية تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في منغوليا التحق بجامعة موسكو الحكومية وتخرج عام 1985 بدرجة علمية في الفلسفة والعلوم الاجتماعية. عرّفته جامعة موسكو الحكومية على حماسة المجموعات الطلابية الداعية إلى إنهاء القمع الشيوعي. وبحلول عام 1986، أصبح محاضرًا في كلية العلوم الاجتماعية في الجامعة الوطنية المنغولية وبدأ في طرح الأفكار الجديدة مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. بعد ذلك بوقت قصير، بدأ في مقابلة الشباب ذوي التفكير المماثل، وبعضهم درس أيضًا في الاتحاد السوفييتي، لمناقشة الإصلاحات السياسية والقضاء على البيروقراطية الشيوعية القمعية. في عام 1988، قام بتنظيم ما يسمى بمجموعة الجيل الجديد لنشر الديمقراطية في البلاد، وفي عام 1990 قاد الثورة الديمقراطية في البلاد، واغتيل في 2تشرين الاول 1998، للمزيد ينظر:

Morris Rossabi , Modern Mongolia From Khans to Commissars to apitalists ,University of California Press ,Berkeley ,Los Angeles London,2005,P.3.

(11) Heaton, Mongolia in 1991: The Uneasy Transition,. Asian Survey vol. 32, no. 1 (January 1992)p. 503.

(12) Ibid.

(13) Otgonjargal Sodnomdarjaa, Op. Cit,P.229..

(14) Morris Rossabi,Op.Cit,P.23.

(15) Heaton,OP.Cit,P.508.

(16)Morris Rossabi,Op.Cit,P.23.

(17) بونسالما أوشيربات(1942): الوزير والرئيس الأول لمنغوليا، ولد أوتشيربات في 23 تموز 1942 في منطقة توديفتي بمقاطعة زا فكخان، أكمل تسع سنوات من الدراسة في أولان باتور في عام 1960 ، ثم درس في مدرسة لينينغراد (سانت بطرسبرغ) العليا للتعدين، وتخرج بدرجة البكالوريوس

في هندسة التعدين في عام 1965، حصل على درجة أعلى لدراسة منجم النحاس والموليبدينوم في عام 1975، وعمل في البداية كمستشار في وزارة الصناعة في عام 1966، وعُين كبير مهندسي منجم الفحم شارين جول في يناير 1967، وفي نيسان 1972 تم تعيينه نائبًا للوزير، وفي نيسان 1976، وزيرًا للوقود والطاقة والصناعة والجتموزجيا، في تموز 1985، كان أوشيربات نائبًا عن الحزب الثوري الشعبي المنغولي في مجلس الدولة الاعلى مجلس الدولة الاعلى لدوائر أولان باتور (1977–1990)، تم انتخابه رئيسًا لهيئة رئاسة مجلس الدولة الاعلى مجلس الدولة الاعلى، أي رئيس الدولة في 21 اذار 1990، في 3 ايلول1990 انتخب لمنصب رئيس جمهورية منغولية الشعبية، وفاز في انتخابات عام 1993 وشغل منصب الرئيس لمدة اربع سنوات، وفي عام 2001 اصبح عضوا في المجلس الاستشاري الوطني للحزب الديمقراطي، للمزيد ينظر:

Alan J. K. Sanders,OP.Cit,P.362.

(18) Richard Pomfret, Transition and Democracy in Mongolia Europe-Asia Studies Vol. 52, No. 1 (Jan., 2000) pp. 149-160.

(19) Ole Bruun & Ole Odgaard, Mongolia Transition, ONordic Institute of Asian Studies, New York,1996,P.167.

(20) Richard Pomfret,OP,Cit,P.155.

(21) Ole Bruun & Ole Odgaard,OP.Cit,P.167.

(22) جاسراي إلى بونتساج(1933–2007): رئيس وزراء منغوليا، ولد في 26 تشرين الثاني 1933 بمقاطعة جوبي ألتاي، وتخرج في عام 1961 من مدرسة موسكو العليا للاقتصاد والإحصاء بدرجة البكالوريوس في الاقتصاد الزراعي، تم تعيينه رئيسًا للجنة الأسعار الحكومية في الفترة من 1970 إلى 1975، ولجنة الأسعار والمعايير الحكومية في الفترة من 1975 إلى 1976، ثم رئيسًا لقسم التخطيط والمالية في اللجنة المركزية للحزب الثوري الشعبي المنغولي في الفترة من 1976 إلى 1978 وفي عام 1978 انتقل إلى منصب النائب الأول لرئيس هيئة تخطيط الدولة، وبعد ترقيته إلى رئاسة الهيئة عام 1984، تم تعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء، وتم انتخابه نائبًا في مجلس الدولة الاعلى مجلس الدولة الاعلى لدائرة أولان باتور عام 1973–1977، وثم انتخابه عضوًا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الثوري في مؤتمرات 1976 و1981 و1986، وكان مرشحًا لعضوية المكتب السياسي للحزب الشيوعي الثوري في ديسمبر 1989–1990.مع انهيار السلطة الشيوعية في اذار 1990 استقال جاسراي من منصبه في الحزب الثوري وتم تعيينه رئيسًا للوزراء في 20 حزيران 1992 حتى 1996. وتوفي في 25 تشرين الثاني 2007 .للمزيد ينظر:

Alan J.K. Sanders, OP.Cit,P.368.

(23) Richard Pomfret,OP,Cit,P.159.

(24) Ole Bruun & Ole Odgaard,OP.Cit,P.169.

(25) رادناسوبريل غونشيجدورج(1953) : ولد في تساخير، مقاطعة أرخانغاي، وتحق بمدرسة في تاريات، وحصل على شهادة الالتحاق في جامعة منغوليا الوطنية يتحمل درجة العلوم من جامعة نوفوسيبيرسك ويساهم في الاشتراك السابق. عمل محاضر جامعي لمدة 13 عامًا. بين عامي 1988 و1990، كان مديرًا في معهد الرياضيات لأكاديمية العلوم في بوليا. بين سبتمبر 1990 وتموز 1992، تم اختياره رئيسًا دائمًا للصغيرة، وشغل أيضًا منصب نائب رئيس بوليا.[4] ألغي الدستور الجديد منصب نائب الرئيس في عام 1992. هو أكاديمية العلوم المنغولية المتميز على درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة إنتشون الكورية الوطنية والأكاديمية الوطنية. للحكم في منغوليا المنصب الوظيفي رئيس الدولة الشرقية من تموز 1996 إلى تموز 2000. للمزيد ينظر:
https://en.m.wikipedia.org/wiki/Radnaas%C3%BCmbereliin_Gonchigdorj

(26) Sheldon R. Severinghaus, " The Pendulum swings Again," asian Survey vol. XLI, no. 1 (January/February 2001),P 60-64

(27) Ibid, 62.

(28) International Republican Institute. Mongolia Parliament Election Observation Mission Report. Washington D.C: IRI, July, 2000, p.13.

(29) Ibid, 14.

قائمة المصادر:

اولا: الرسائل و الاطاريح الجامعية:

1. زليخة معلم، دور ميخائيل غورباتشوف في سقوط الاتحاد السوفيتي 1985-1991م، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015م.

ثانيا: الكتب الانكليزية:

1. Alan J. K. Sanders , Historical Dictionary of Mongolia, Fourth Edition,,Vol ironmen & Littlefield Lanham Boulder ,New York ,London,1996.
2. International Republican Institute. Mongolia Parliament Election Observation Mission Report. Washington D.C: IRI, July, 2000.
3. Mongolian Science Academy and Institute of Historians, History of Mongolia Vol. 5 (Admon Printing: Ulaanbaatar, Mongolia 2003),
4. Morris Rossabi, Modern Mongolia: From Khans to Commissars to Capitalists (Berkley, LA: University of California Press, 2005).
5. Ole Bruun & Ole Odgaard, Mongolia Transition, ONordic Institute of Asian Studies, New York,1996.
6. Otgonjargal Sodnomdarjaa, New Perspectives on the History of the Twentieth Century Mongolia (Ulaanbaatar, Mongolia) 2003.

ثالثا: الصحف والمجلات الانكليزية:

1. Heaton, Mongolia in 1990: Upheaval, Reform, But No Revolution Yet,Asian Survey, vol. 31, no. 1 (Jan 1991).

2. Heaton, Mongolia in 1991: The Uneasy Transition,. Asian Survey vol. 32, no. 1 (January 1992).
3. Richard Pomfret, Transition and Democracy in Mongolia Europe-Asia Studies Vol. 52, No. 1 (Jan., 2000).
4. Sheldon R. Severinghaus, " The Pendulum swings Again," asian Survey vol. XLI, no. 1 (January/February 2001).
5. With Official Permission, Change Stirs Mongolia,. The New York Times, 5 January 1990.

رابعا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

1. https://en.m.wikipedia.org/wiki/Radnaas%C3%BCmbereliin_Gonchigdorj